

بلاغ عام

انعقد اجتماع المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع العدل المنصوية تحت لواء الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يومه الأربعاء 30 يونيو 2010 و توقف مليا عند الأوضاع التي يعيشها قطاع العدل، والملف المطليبي الخاص بموظفي القطاع ارتباطا بمسار إصلاح القضاء على خلفية جولة الحوار القطاعي التي لا تزال مفتوحة مع وزارة العدل، و انتظارات الموظفين بهذا الخصوص و مآل المعركة النضالية القائمة. كما كان اللقاء فرصة للإطلاع على التقارير و المستجدات التي عرفها سير الجامعة و امتداداتها التنظيمية على مستوى محاكم المملكة، و الزيارات التواصلية التي أطرها المكتب الوطني بمجموعة من الدوائر القضائية كما تم استعراض ما يتعلق بالمؤتمر الوطني للجامعة في إطار استحقاقات المؤتمر الخامس لمركزيتنا النقابية و كذا الجامعة الصيفية باعتبارها محطتين هامتين من أجل تقييم الحصيلة و التفكير في المستقبل.

و اعتبارا لكون الجامعة الوطنية لقطاع العدل قد قطعت على نفسها التزاما صريحا بإبلاغ الموظفين بكافة ما يروج بالحوار القطاعي المفتوح مع الوزارة فإنها تؤكد بهذا الخصوص ما يلي:

أولاً: من حيث سياق الحوار:

لقد تم تدشين هذه الجولة الجديدة من الحوار القطاعي بعد سلسلة من المحطات النضالية التاريخية التي قادتها الجامعة الوطنية لقطاع العدل بمختلف الدوائر القضائية و التي اعترفت الجهات المسؤولة بقوتها و تأثيرها البالغ رغم المحاولات الجادة لترهيب الموظفين و ثنيهم عن النضال دفاعا عن مطالبهم ، و كانت مدرسة للممارسة النقابية المبنية على الوضوح و المسؤولية و الوحدة و تغليب الصالح العام على النزوعات الذاتية أو التنظيمية أو النفعية الإقصائية و سطر من خلالها موظفو العدل ملاحم نضالية توازي حجم توددهم و تضحياتهم الجسام في سبيل النهوض بأوضاعهم المادية و المعنوية. كما كانت مناسبة لإبلاغ الوزارة أنه لاحل و لاسلم اجتماعي بالقطاع ما دامت مطالب الموظف على رف الانتظار وعلى مسار الوعود الضبابية و ما دامت لم تدشن حوارات جدية و مسؤولة بعيدا عن منطق الحوار من أجل الحوار و سياسة فرق تسد ، كما تم تكذيب كل الشائعات و الأقاويل التي تثار بشأن نضالاتنا التي يؤكد الواقع و المنطق جدواها و معناها .

ثانياً: من حيث منهجية الحوار:

لقد حرصت الجامعة الوطنية لقطاع العدل في جميع جلسات الحوار على ترسيخ حوار جدي و منتج و هكذا و خلال جلسة الحوار المنعقدة بتاريخ 3-6-2010 ثم تدشين الحوار وفق منهجية تفيد أن لكل حوار التزامات و استحقاقات تتطلب المتابعة و المسؤولية لتظهر النتائج و النوايا و من هذا المنطلق شاركت الجامعة في جلسة عامة و مركزية للحوار أصدرت على إثرها بلاغا أوليا ثم أعقبتها سلسلة من اللقاءات و الاتصالات استحضرت دائما حساسية المرحلة و مشروعية المطالب و انتظارات الموظفين .

ثالثاً: النتائج الأولية للحوار القطاعي:

إن الجامعة الوطنية لقطاع العدل إذ تثمن الدعوة المكتوبة للحوار تثبيتها للمنهجية التشاربية وكذا الرد المكتوب على مآل النظام الأساسي لموظفي العدل ، وتؤكد استعدادها للتعاطي مع الطالب التي ما فتئت الجامعة متشبثة بها في كل جلسات الحوار القطاعي وأهمها مضامين النظام الأساسي وما يتعلق بحق موظفي العدل في ولوج المهن القضائية وفق شروط جديدة تراعي خبرتهم وكفاءتهم المتنوعة والتي التزمت الوزارة بخصوصها بإمكانية تقديم مقترحات مادامت المشاريع قيد الدراسة . كما التزمت الوزارة من خلال جلسات الحوار بما يلي :

النظام الأساسي :

- إخراج النظام الأساسي إلى حيز الوجود في القريب العاجل بما يضمن الخصوصية ودمج التعويضات في صلبه وإعادة النظر في الأوضاع المادية للعاملين بالقطاع وتوفير الضمانات.

ملف الحريات و الممارسة النقابية :

- بعد التوقف عند حجم التجاوزات التي مست الممارسة النقابية بالقطاع والتي زكت الإحتقان فقد تم التوصل لما يلي :
- عدم ترتيب أي آثار ضد الموظفين الذين تم استفسارهم على خلفية ممارستهم لحقهم في الإضراب.
 - إفساح المجال للنشطاء النقابيين لممارسة حقهم النقابي و تمكين مسؤولي الجامعة من التسهيلات اللازمة لممارسة واجبهم في التأطير و تمثيل الموظفين و الدفاع عنهم .
 - تدشين تعامل بناء و مثمر مع الجامعة على قاعدة المساواة و الشراكة و المرافقة و الحوار البناء.
 - مراسلة المدراء الفرعيين من أجل تمكين فروع الجامعة من السبورات النقابية.
 - إشراك الجامعة في اللجان التي لها علاقة بالحياة المهنية للموظف.
 - الإسهام في حل المشاكل المحلية و الجهوية تفاديا لنشوب خلافات بين المسؤولين النقابيين و مسؤولي المحاكم.
 - الإتفاق حول مأسسة الحوار القطاعي و ربط قنوات الإتصال مع الوزارة، ليتيسر التواصل و حل المشاكل العالقة.
 - النظر في كل التظلمات التي أثيرت بشأن الممارسة النقابية لموظفي القطاع و كذا تظلمات الموظفين بخصوص مجموعة من القضايا المهنية (التنقيط-الترقية - المباريات - الإنتقالات - ...)

الملف الإجتماعي :

تم التوقف عند الأوضاع الإجتماعية لموظفي القطاع و سبل تحسين الخدمات الإجتماعية و مآل المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية و تم إطلاع الجامعة على الخدمات المقبلة المرتبطة بالسكن و التغطية الصحية، و وضع المركبات الإجتماعية كما تم ربط الإتصالات الأولية مع السيد مدير الأعمال الإجتماعية .

الحساب الخاص :

لاتزال الجامعة تصر على ضرورة احترام الوزارة لوعودها بالرفع من تعويضات الحساب الخاص، و عدم جعلها بديلا عن مطلب الزيادة في الراتب الأساسي، و في هذا السياق نسجل أن الوزارة لم تمنع في تدبير هذا الملف وفق المقاربة المذكورة من دون إعطاء ضمانات لمدة التنفيذ.

- كما التزمت الوزارة بتصفية ملف المهندسين الذي تتابعه الجامعة عن كثب مع مديرية الميزانية منذ الرسالة الموجهة للوزير الأول اثناء حوار فبراير ، أما بخصوص حق استفادة التقنيين من تعويضات الحساب الخاص فإن الوزارة تنتظر موافقة السيد الوزير الأول كما حصل بالنسبة للمهندسين بصفة استثنائية و بصفة عادية بمجرد صدور النظام الأساسي الجديد كما تمت متابعة استفادة الموظفين من هذه التعويضات نتيجة الإرتباك الحاصل في صرفها.
- إدماج "السلام الدنيا" (1 - 4): لقد تتبعت الجامعة خصوصيتهم بقطاع العدل، و توقفت عند ضرورة تسريع إعداد المرسوم والقرارات الخاصة بهم لتسهيل عملية إدماجهم قانونيا و ماليا في أقرب الآجال و بهذا الخصوص فقد تم إعداد مرسوم بهذا الشأن و أحيل على السلطات الحكومية المختصة، كما تتبعت الجامعة هذا الملف مع مركزيتنا النقابية في إطار الحوار الإجتماعي مع الحكومة. بخصوص الإنتقالات داخل المدينة الواحدة عن طريق التبادل يتم التداول حاليا في صيغة تخول إمكانية الحسم في هذه المسألة مع مسؤولي المحاكم بنفس المدينة دون اللجوء إلى تقديم الطلبات إلى الإدارة المركزية للبت فيها.
- توفير الحماية لموظفي الصناديق: وعدت الوزارة بإمكانية النظر في تمتيع الصناديق بحماية و تأمين عن المخاطر.
- إدماج المجازين: التزمت الوزارة بإدماج كافة المجازين في إطار حملة جديدة ستتم خلال هذه السنة .
- إدماج حاملي الشواهد العليا وكذا الشواهد التقنية: ستتم بشكل مباشر ارتباطا بإخراج النظام الأساسي الجديد إلى حيز الوجود، مع التأكيد على ضرورة تمتيع حاملي الدكتوراه بوضع اعتباري داخل النظام الأساسي الجديد و تخويلهم الاستفادة من تعويضات الأساتذة الباحثين على غرار ما هو معمول به في بعض الوزارات الأخرى.
- تشبث الجامعة بضرورة مراجعة مسطرة التأديب بما يقر الضمانات لحق الدفاع و اعتماد الأصل هو البراءة، و ليس العكس، و لا تزال الجامعة مصرة على ضرورة تنفيذ الوزارة لوعدها بتدارس هذا الملف، و تصحيح الأخطاء المصاحبة للتقارير الإدارية السرية، كما تحيي الجامعة بهذا الخصوص مواقف مركزيتنا النقابية من هذا الملف بصدد مناقشة النظام الأساسي للتوظيفة العمومية.
- إلزام الوزارة بإطلاع الجامعة على التنقيط السنوي للموظفين و النظر في التظلمات الواردة في هذا الشأن.
- التعويض عن العمل في المناطق النائية و الصعبة: تم التأكيد على أن مسؤولية الوزارة لاتزال قائمة في تتبع هذا الملف و إدراج موظفي العدل ضمن المستفيدين من هذا التعويض.
- التجهيزات و المكيفات للجميع: توقفت الجامعة عند بعض المشاريع التي عبرت الوزارة عن عزمها القيام بها أو التي هي في طور الإنجاز و المرتبطة بترميم و بناء المحاكم و تزويدها بالمعلومات و أنظمة التواصل، و المركبات الإجتماعية، كما تم التأكيد على ضرورة تجهيز مكاتب الموظفين بالمكيفات و تشغيل المعطل منها مراعاة للظروف المناخية الصعبة في بعض المناطق، و التزمت الوزارة بتجهيز عدد من المحاكم بالمكيفات عبر مراحل.
- لاتزال الجامعة تتابع التزامات الوزارة بإعادة النظر في لائحة غير المشمولين بتعويضات التنفيذ الزجري، و تغيير معايير الاستفادة .

رابعا: المواقف

بالنظر لما سبق و اعتبارا لمبدئية الممارسة النقابية للجامعة الوطنية لقطاع العدل فإنها تؤكد على المواقف التالية:

- إشادتها العالية بحجم الصمود المتواصل الذي سطر ملحتمه مناضلو العدل الشرفاء والصامدون في معركة الحقوق ،مؤكدين على مشروعية و عدالة مطلب تمتيعهم بالتحصين و التحفيز اللازمين و فق التعليمات الملكية السامية.
- تثمينها للنضالية والانضباط و المسؤولية التي عبر عنها الوفد المفاوض عن الجامعة ، و تأكيد المكتب الوطني المتواصل عليه .
- استغرابها البالغ للتأويلات و التصنيفات المثارة بشأن النضالات البطولية التي خاضها مناضلو العدل الشرفاء، و استنكارها لكل السلوكات التي تجند لها مأجورون احترفوا التزييف و الوقوف في وجه مصالح الموظف و خاصة في هذه الظرفية الحساسة التي تحتاج إلى التعبئة المتواصلة من أجل أن يعطى لإصلاح القضاء مضمونه الحقيقي و عدم الإنجرار وراء الإصلاحات الفوقية الشكلية.
- تأكيدها على أن المنهجية التشاورية الموسعة و احترام رؤى و مطالب كل الأطراف و بناء مؤسسة حوار منتج و بشراكة حقيقية، هي الكفيلة بنزع فتيل التوترات و إقرار سلم إجتماعي بناء .
- تشبثها بالتنسيق النقابي المبني على الوحدة المطببية والمصلحة العليا للموظف على منهج "الحقوق بالعدالة و الواجبات بالأمانة".
- تمسكها بالحوار الجاد و المنتج لحل المشاكل العالقة مع احتفاظها بحقها في النضال بكل الوسائل المشروعة لتحقيق الملف المطببي لموظفي العدل بما يحقق الكرامة المادية و المهنية والاجتماعية.
- تأكيدها على أن الإضراب حق مشروع يضمنه دستور المملكة المغربية يتم اللجوء إليه كآخر الدواء عند صد الأبواب و الإخلال بالالتزامات و فرض سياسة الأمر الواقع ، و مادامت الوزارة تسعى إلى إقرار سلم إجتماعي بالقطاع فإن حجم استجابتها لمطالبنا و تنفيذها لالتزاماتها وعودها و ترجمتها الفعلية للمنهجية التشاورية هي الضمان للوصول إلى هذا المسعى ، و إرجاع الثقة إلى الموظفين و رفع الإحباط و الظلم التاريخي عنهم بما يجعل وضعيتهم داخل الإصلاح و ليست على هامشه.
- و في الختام إذ تجدد الجامعة الوطنية لقطاع العدل التأكيد على أن المرحلة بالغة الحساسية و على أن الحق ينتزع و لا يعطى و أن الحوار جزء من المعركة التي لاتزال مستمرة ، فإنها تهيب بكافة فروعها و مناضليها الاستمرار في التعبئة و اليقظة و التأهب لكل طارئ، فصدق العزم يوضح السبيل .

فلنكن بعزمنا الصادق المستمر

حماة لكرامة موظفي العدل الشرفاء

